



جمهورية العراق
هيئة النزاهة



مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات



مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في ميدان مكافحة
الفساد والوقاية منه تصدر عن هيئة النزاهة
دائرة البحوث والدراسات

كانون الاول ٢٠١٨

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق (١١٦٩)

رقم الايداع في نقابة الصحفيين (١٣٦٦)

ISSN 2313 - 4232

السنة الثامنة

العدد الحادي عشر



المشرف العام

القاضي

عزت توفيق جعفر

رئيس هيئة النزاهة / وكالة

الهيئة الاستشارية

- ◆ أ.د. حسن عودة زعال
- ◆ أ.د. عامر حسن فياض
- ◆ أ.د. هجير عدنان زكي
- ◆ أ.د. كاظم الجابري
- ◆ أ.م.د. علي مطشر عبد الصاحب
- ◆ أ.م.د. رعد جاسم الكعبي



رئيس التحرير

أ.د. باسم علوان العقابي

مدير التحرير

أ.د. ضياء عبد الله عبود

هيئة التحرير

أ.د. حيدر نعمة غالي الفريجي

أ.د. احمد سامي مرهون

أ.م.د. حسين علاوي خليفة

أ.م.د. فراس عبد الرزاق حمزة

أ.م.د. اكرم محمد حسين

أ.م.د. خالد خضير دحام

سكرتير التحرير

احمد عبد الرزاق عطا

التصميم والإشراف الطباعي

حارث عبد الكريم خزعل

التصحيح اللغوي

علي محمد عبد الحسن

nazaha_magazine@nazaha.iq

البريد الإلكتروني



شروط النشر

١. ان شروط النشر في المجلة لاختلف عن الشروط المتعارف عليها في المجالات العلمية الاخرى.
٢. ان لا يكون البحث قد تم نشره سابقاً.
٣. يرسل البحث على قرص مكتوب (Simplified Arabic) وحجم (١٤) مع السيرة الذاتية للباحث. وعلى البريد الالكتروني.
٤. ان لا تتجاوز عدد صفحات البحث (٢٠) صفحة مكتوبة على ورق (A٤).
٥. ان تخصص الصفحة الاولى من البحث لكتابة عنوان البحث واسم الباحث ولقبه العلمي ووظيفته.
٦. ان يلتزم الباحث بالتوثيق العلمي في متن البحث وقائمة المصادر.
٧. يخضع البحث للتقويم العلمي من قبل اثنين من المقيمين.
٨. يجوز للمجلة ان تطلب اجراء تعديلات شكلية او شاملة على البحث او الدراسة قبل اجازتها للنشر بما يتماشى مع الضروريات العلمية والمنهجية وسياسة النشر في المجلة.
٩. لا تلتزم المجلة باعادة البحوث او الدراسات التي يعتذر عن نشرها.
١٠. يكتب الملخص باللغة العربية ويتضمن بشكل متسلسل. مايلي:

◆ عرض البحث

◆ المصطلحات الاساسية المستخدمة في البحث

◆ المنهجية

◆ المدخل او المقدمة

◆ الاستنتاجات او التوصيات



تنويه

المجلة غير مسؤولة عن الآراء الواردة في البحوث

المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
١	المقدمة	(١١)
٢	أحكام حجز الأموال في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العراقي الباحثين أ.د. إسراء محمد علي سالم نداء وحيد كشيش	(١٣ - ٥٤)
٣	هيئة النزاهة ودورها في مكافحة جرائم الفساد للباحثين أ.د. حسون عبيد هجيج كلية القانون / جامعة بابل م.م. محمد حسون عبيد كلية الحلة الجامعة	(٥٥ - ٧٤)
٤	أثر الاختصاص الوظيفي في المسؤولية الجزائية الناشئة عن إحالة العقود الحكومية «دراسة مقارنة» للباحثين الأستاذ المساعد الدكتور منى عبد العالي موسى الأستاذ المساعد الدكتور نافع تكليف مجيد دفار العماري كلية القانون / جامعة بابل	(٧٥ - ٩٨)

(١٢٨-٩٩)	<p>تشريعات الرقابة الداخلية الصادرة عن البنك المركزي العراقي و تكاملها في مكافحة الفساد</p> <p>الباحث</p> <p>ا. م . د . سماح حسين علي الركابي</p> <p>كلية القانون - جامعة بابل</p>	٥
(١٦٦-١٢٩)	<p>بناء نموذج المنظمة النزيهة وفق ممارسات الشفافية والمساءلة</p> <p>دراسة تطبيقية على عينة من الدوائر الخدمية في محافظة ذي قار للباحثين</p> <p>الأستاذ المساعد الدكتور محمد ثابت فرعون الكرعاوي</p> <p>جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد</p> <p>المحقق</p> <p>باسم عبد الغني جلاب</p> <p>هيئة النزاهة / مكتب تحقيق ذي قار</p>	٦
(١٨٢-١٦٧)	<p>((أثر الفساد الإداري والمالي على الاستثمارات - دراسة قانونية في ظل قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل))</p> <p>الباحث</p> <p>الدكتور ماهر محسن عبود</p> <p>جامعة بابل - كلية القانون</p>	٧
(٢٠٤-١٨٣)	<p>دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد الإداري</p> <p>رؤية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني العراقية في مكافحة الفساد الإداري</p> <p>الباحث</p> <p>م. د مروة عبد الإله عباس</p>	

المقدمة

كلمة رئيس الهيئة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من بداهة القول أنَّ ظاهرة الفساد هي ظاهرة عالمية، ولا يكاد مجتمعٌ أو بلدٌ محصنٌ ضدَّ هذه الآفة، ولكن تفشّي هذه الظاهرة يكون بمستوياتٍ تختلف بحسب البيئة ومستوى نضج الجمهور ووعيه، وسيادة القانون ووجود دولة مُؤسَّساتٍ، ومدى فعالية المجتمع في الرصد وتطوير البناء الفكريّ، والمشاركة في القرار السياسيّ، أضف إلى الاستقرار الأمني والاقتصاديّ فيه، وغيرها من المعايير والأسس التي تسهم في تكوين البيئة الأساسيّة اللازمة لتكوين دولة المواطنة وسيادة القانون؛ لذا جَد بعض البلدان بلغ الفساد فيها مستوياتٍ عاليةً، بينما دول أخرى بمستوياتٍ متدنّيةً.

والعراق عانى في السابق، وما يزال يعاني تفشّي هذه الظاهرة، ورغم الجهود والإجراءات المتّخذة من بعض المؤسَّسات، لكنها (الظاهرة) ما زالت مُتفشّيةً، واتخذت صوراً وأشكالاً، باتت تُشكّل خطراً يُهدّد أمننا واستقرارنا، وبلغ من الذروة ما يُهدّد عودة عصابات الإرهاب والجريمة، لتحل مدناً وتسلب حرياتنا، بل أضحت الظاهرة منظومة لها استراتيجيّاتها وخططها، وباتت تضرب في بلدنا طويلاً وعرضاً، ووصلت بها الوقاحة إلى محاربة كلّ جهدٍ يقف بالصدّ منها، وبذرائع شتّى، فملاحقة جهود مكافحة الفساد (أفراداً وجهات) باتت عنواناً بارزاً، وهذا المنحى الخطير يستلزم منّا إعداد وتطوير الآليّات والأدوات المناسبة لطبيعة التحدّي والمرحلة، ونجاوز النمطيّة في السلوك والإجراءات، وهذا ما تعمل عليه الهيئة، سواء في الجانب الوقائي المتمثّل بإعادة النظر في تقييم السياسات والخطط والبرامج الحكوميّة، ورصد تقييم واقع الإعمار في البلاد، وتقييم مبادرات مكافحة الفساد في المؤسَّسات على وفق أسس علميّة، أو في الجانب الردعيّ متمثلاً بتطوير آليات التحقيق والملاحقة، وتطوير آليّات المساءلة (من أين لك هذا) وغيرها، وهذه الإجراءات تُعدّ خطواتٍ عمليّة تُعزّز جهود مكافحة الفساد ومنعه، لكنّها لا تُحقّق الأهداف المرسومة لها، ما لم تقترن بإرادة صادقة وجادّة لمكافحة الفساد، إذ لا تكفي الأقوال والمزاعم، بل لا بدّ من ترجمتها إلى أفعالٍ، فإن لم تُترجم

الإرادة إلى منهاج عملٍ، ستكون إجراءات وجهود مكافحة الفساد «هواءً في شبكٍ»، ونعتقد أنّ هناك نيّة وإرادة للسلطة التشريعيّة والتنفيذيّة لمكافحة الفساد، وتلمّسنا إشاراتٍ ودعمًا بهذا الشأن، إذ إنّ استظهار النّيّات والإرادات الصادقة والجادّة لمكافحة الفساد هو المهمُّ، بوصفه يُضفي زخماً قوياً لجهود ومسعى مكافحة الفساد، وهذه هي الغاية التي نبغيها في عملنا، فقد آن الأوان لممارسة السلطات أدوارها ومسؤوليّاتها للجم الفساد وحسره في حدودٍ ضيّقةٍ، والنهوض بالتنمية ببلادنا؛ لنرتقي بها أعلى مراتب الدول نزاهةً وأقلها فساداً.

ومن الله العون والتوفيق